المصادر والمراجع: ماهيتها وطرائق الإفادة منها في البحوث العلمية

ـ البحوث العلمية والأكاديمية أنشطة إنسانية رصينة هادفة، يميزها الإصرار والجدية، وبطبعها الانضباط، والصرامة المنهجية.

ـ ولأنها تتحرى الحقيقة في بحثها المواضيع المختلفة عن الأشياء، والظواهر، والمواد،

تحاول هذه البحوث العلمية جهدها أن تلتزم بشرط الموضوعية في مزاولتها الدرس المعرفي، والتحليل المنظم المفضي إلى نتائج مستقرة. تحظى بالصدق، والإقناع.

ـ وفي العصر الحديث، كان لنشأة المناهج في أحضان المنطق كبير الأثر في استخلاص أهم القواعد في الالتزام بالموضوعية، فكان مبدأ القطيعة أولى القواعد الأربع التي اعتمدها ديكارت في مباشرة أي بحث علمي، ويشير هذا المبدأ إلى عدم الالتفات إلى أهواء الذات، وانفعالاتها، وعدم الاستسلام إلى الأفكار السائدة، والآراء الشائعة حول موضوع معين، يسعى الباحث إلى دراسته.

ـ ولأن البحث العلمي ذو طابع تراكمي، فقد حرص العلماء القدامى على نقل أعمال من سبقهم: جمعا، وتمحيصا، وتحليلا، بما يقتضيه الأمر من أمانة، وتدقيق، ولعل أصدق الأمثلة ما يلاحظ في نظام السند (العنعنة) عند علماء الحديث، والتفسير، والأدب، والتاريخ.

ـ وفي تراث العربية، نظر علماؤنا إلى أعمال من تقدموهم نظرة إجلال، وتقدير، وأطلقوا على ما يعظمونه منها مصطلح الأصول، سواء أكان هذا الأصل شعرا، أو حديثا، أو نقدا، وتحليلا للمجاميع، والمدونات المنجزة، شفوية كانت أم مدونة.

ـ وفي العصر الحديث، دأب الباحثون في العلوم العربية على استخدام مصطلحين اثنين: المصدر، المرجع، وشاع سوقهما مترادفين أحيانا في الإشارة إلى توثيق المدونات التي

استقى منها الباحث مادته، وأفكاره، وتحليله؛ لذلك تحاول هذه المداخلة استكشاف العلاقة بين مفهومي هذين المصطلحين، وتبيان الفوارق بينهما، والوقوف على كيفية الإفادة من أنواعهما في إثراء البحث العلمي، ورفع قيمته.

العلاقة الجدلية بين المصدر والمرجع:

على الرغم من محاولة الباحثين التمييز بين المصدر، والمرجع، وسعيهم إلى إقامة الحدود، والضوابط بين مفهوميهما، إلا أن التداخل بينهما يظل قائما، والكثير من الباحثين، والطلبة المبتدئين، خاصة، يرتبك في تحديد مدوناتهما، ويستخدم مصطلحيهما بطريقة فيها من التشويش، والخلط ما قد يشين البحث العلمي، ويسيء إلى صفائه المنهجي. والشكلي.

ولعل هذا التداخل والخلط بين المصدر والمرجع، يجد ما يبرره في صعوبة ضبط مفهوم كل منهما، وتحديد مقوماته بوضوح كاف، يفسح الطريق إلى استقلالها عن مقومات المفهوم الأخر، والواقع الملاحظ في الممارسات التنظيرية، والتطبيقية يشير إلى الترادف بينهما مرة، أو يلح على اختلافهما، والفصل بينهما طورا آخر، وفي أحيان كثيرة يتحول أحدهما إلى الأخر، فيصير المرجع مصدرا، مثلما قد يغدو المصدر مرجعا أيضا.

وبسبب هذا اللبس الداعي إلى التأمل، والتدبر، بات لزاما استنباط الأسس، والمحاور التي يتم عبرها عملية التطابق بين المصدر، والمرجع، أو عملية التفريق والميز بينهما إلى حد عمليات استحالة أحدهما إلى الأخر.

وقد انتهت هذه المداخلة إلى وضع التقسيمات الآتية مهتدية بما أرساه الدارسون من تعريفات للمصدر، والمرجع، وما راكمته الدراسات التطبيقية من واقع معرفي، يثبت الصيرورة في مفهومي المصدر، والمرجع، وهذه التقسيمات هي:

1ـ التقسيم اعتمادا على محور التوثيق المطلق:

في هذا الضرب من التقسيم يتضاءل الفرق بين المصدر، والمرجع، ويميلان إلى التماثل، والمشاكلة حتى قيام أحدهما مقام الأخر، أو استخدامهما معطوفا أحدهما على الآخر على سبيل الترادف، وما اختلف لفظه، واتفق معناه، وذلك مصداقا لما ذهب إليه بعض الدارسين، ومن يشايعه في هذا المنحى، في إثباته التكافؤ بين المصدر، والمرجع، وحصر مفهومهما في " كل ما يتعلق بالبحث من دراسات ووثائق، قديمة أو حديثة، مخطوطة أو مطبوعة، فالمصادر على هذا هي كل ما يرجع إليه البحث، والمراجع هي كذلك أيضا ".[1]

ويكمن الترادف بين المصدر والمرجع في ما يستفاد من معنى كل منهما في علاقته بالتوثيق، فالمصدر يدل في عموم معانيه على ما يصدر عنه الشيء، وهو مورد المعلومة التي يحتاجها الباحث، والمرجع يدل على محل الرجوع، ويفيد أيضا معنى المورد الذي نعود إليه لأخذ المعلومة، والإفادة منها.

2ـ التقسيم اعتمادا على طبيعة المادة المحتواة ونوعيتها:

في هذه الحالة، من المنطقي أن يختلف المصدر عن المرجع اختلافا جذريا، وذلك تبعا لاختلاف المادة المعرفية التي يضمنها كل منهما، وهي المادة التي تتأرجح بين القدم، والحداثة، وبين وضعها الخام الأصيل، ووضع خاضع إلى الإجراء، والتحليل، والنقد، وهو الأمر الذي يجعل المدونات المميزة بالوضع الأول تحوز صفة المصادر، في حين تحشر المدونات الموسومة بالوضع الثاني في خانة المراجع؛ لحاجتها إلى المصادر في اقتباس المادة العلمية، وتدويرها على محك الدرس، والمعالجة.

وبناء على هذا التقسيم، فرع بعض الباحثين متون العلم إلى صنفين اثنين:

---

[1] محمد عبد المنعم الخفاجي، البحوث الأدبية، مناهجها ومصادرها، ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1980، ص76.

1ـ "وثائق أصلية: وهي التي تحتوي على المادة العلمية بصفة أصلية، وأولوية ومباشرة، وتسمى المصادر.

2ـ وثائق ثانوية: وهي التي تستمد مادتها العلمية من غيرها، وبالتالي مادتها تبعية وغير مباشرة، وتسمى المراجع ".[2]

3ـ التقسيم اعتمادا على محور شمولية البحث والتعمق في موضوع معين:

في هذا الضرب من التقسيم، يستقر الفرق أيضا بين المصدر، والمرجع، ومرد ذلك ثبوت التفاوت بينهما في المستوى الإحاطة العلمية بموضوع معين، أو نقل معرفي، فتكون الشمولية، والتعمق من نصيب المصدر، أما غيره من المصنفات التي لم تبلغ شأوه في ذلك، واكتفت بالأخذ من غيرها، أو كان تناولها المواضيع، والعلوم مقتصرا على الجوانب الفرعية والمسائل الجزئية، وما يدق منها من تفاصيل، أو يتصل بها من مقاصد، فجدير بها أن تتخذ تسمية المراجع، لابتعداها عن الشمولية، والطرح الغائر العميق.

وفي ذلك يقول بعض المجتهدين: " المصدر هو كل كتاب تناول موضوعا وعالجه معالجة شاملة عميقة، أو كتاب بحث في علم من العلوم على وجه الشمول والتعمق، بحيث يصبح أصلا لا يمكن لباحث في ذلك العلم الاستغناء عنه (...) أما المرجع فهو الكتاب الذي يستقي من غيره، فيتناول موضوعا أو جانبا من موضوع، فيبحث في دقائق مسائله ومقاصده".[3]

ومثال المصدر في هذا التقسيم أمهات الكتب القديمة في شتى العلوم من نحو، وبلاغة وفقه، وتفسير، وحديث، وغيره، ويقابلها عند الغرب كتبهم القديمة في الفلسفة، والتاريخ، والأدب، والبلاغة، ويمكن أن يضاف إليها الكتب الحديثة التي تتخذ دور الأصول في

---

[2] بلخير سديد، منهجية البحث العلمي وأصالتها عند المسلمين، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص69،70.

[3]

التأسيس للعلوم الجديدة، والنظريات السائدة، والمناهج المعتمدة، وطرائق التحليل المبتكرة، أما المرجع، فيمثل كل الكتب التي تعتمد على المصادر، وتأخذ من مادتها الأولية؛ لتوسيع البحث، والاجتهاد في المسائل، والقضايا العلمية، التي أثارتها المصادر، وحددت أركانها.

4ـ التقسيم اعتمادا على علاقة المدونات والوثائق بموضوع البحث:

يشيع استخدام هذا النوع من التصنيف في الدراسات الحديثة، والمعاصرة، وإجراء هذا التقسيم من طرف الدارسين، يفرض علاقة تبادلية في الأدوار، والمراكز التي تتبوأها المصادر، والمراجع، ويضفي على المصدر أو المرجع مرونة كبيرة في مفهومه، يستطيع بها التحول من صورة إلى أخرى، وبعبارة أخرى، فإن مرونة المفهوم تمكن المرجع أن ينقلب إلى صورة المصدر، ويرتد إليها إذا كان محتواه من المادة العلمية وثيق الصلة بموضوع البحث، أو يمثل موضوع البحث نفسه.

وكذلك المصدر، ولو أنه استحق تسميته بذلك وفق تقسيم يراعي أصالة مادته، وأوّليتها، أو تقسيم أخر يرفعه، ويعلي قيمته لما فيه من تعمق، وشمولية في الدرس؛ فإنه إذا ابتعد عن موضوع البحث، وخفت علاقته به، ارتد بدوره مرجعا، مانحا الفرصة للحظوة بدور المصدر إلى مرجع معين، يرتبط ارتباطا مباشرا بموضوع البحث.

مثال: المعجمات العربية القديمة هي مصادر حسب مادتها الأصلية وقدمها، لكنها تتحول إلى مراجع في كل البحوث العلمية المتعلقة باللسانيات، والأدب، والنقد.

ـ تفسير ابن باديس (في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير) يعد مرجعا بالنسبة إلى كتب التفسير القديمة، لكنه إذا سلط عليه الدرس لتحليل أسلوبه، أو منهجه، يصير مصدرا، وتعامل التفاسير القديمة كمراجع، يستفاد منها في إضاءة جوانب الموضوع، وفهم علاقاته.

ومن الفائدة أيضا، تعميم هذا التقسيم على المراجع فيما بينها، أو المصادر فيما بينها هي الأخرى، فإذا استقام الحال للمرجع أن يغدو مصدرا، فالمراجع المشاركة له في موضوع بحثه، تشاركه صفة المصدر، وإذا كانت وشائجها بالموضوع بعيدة، أو ثانوية، تظل على حالها محتفظة بصفة المرجع.

والشيء نفسه، يمكن أن يسري على المصادر، فإذا رُكز على بعضها وكان موضوعا للدرس، فإن المصادر التي تقاسمه الموضوع، تظل على صفتها، أما إذا ابتعدت عن ذلك، فإنها تعامل معاملة المراجع مكتفية في قائمة المصادر والمراجع بتصنيفها الأولى: مخطوط، معجم لغوي، معجم متخصص، موسوعات رسائل...

ـ أنواع المراجع والمصادر:

تنقسم المصادر والمراجع تبعا لعوامل عدة، منها طبيعة المادة التي تتضمنها، والحقول المعرفية التي صنفت فيها، وعلاقتها بالمؤسسات، ودور النشر، والطباعة؛ تنقسم إلى أنواع مختلفة منها المعاجم اللغوية، والمعاجم المتخصصة في مفردات العلوم، والمخطوطات، والمجلات، والدوريات، والرسائل الجامعية، والوثائق الرسمية، وكذلك الأعمال الأدبية: شعرا ورواية، وقصة قصيرة، وكتب العلوم المختلفة قديمها، وحديثها، وما يتبعها من دراسات تعتمد التنظير، أو التطبيق، والمصادر الدينية كالقران الكريم، والحديث الشريف، وغير ذلك.

ـ مستويات الإفادة من المصادر والمراجع:

تظهر هذه المستويات بعد وضع الباحث خطة مفصلة؛ للإجابة عن إشكالية موضوع بحثه، ومن أهم هذه المستويات:

1ـ البحث عن معاني مفاتيح البحث (المصطلحات) ومفاهيمها: ويتم عبر قناتين:

أ. المعاجم اللغوية: ويرجع إليها ـ القديمة خاصة ـ لتأصيل معاني المصطلحات، والبحث عن المعاني الجامعة التي يجري اتخاذها مناسبة دلالية؛ للانتقال إلى المفاهيم.

ب ـ المعاجم المتخصصة في العلوم: تمثل الروافد الأساسية للبحث عن المفاهيم الخاصة بالمصطلحات، ومنها معاجم البلاغة، والنحو، واللسانيات، والسيميائيات، والتداولية، ومعاجم الأدب، والرواية، والعروض، وكذا معاجم العلوم الأخرى، والفنون بأنواعها.

2ـ البحث عن المرجعيات النظرية والعلوم، والفنون.

3ـ البحث عن النماذج التطبيقية، وطرائق التحليل.

ـ طرائق الإفادة من المصادر والمراجع:

ثمة طريقتان مألوفتان لأخذ المعلومات، وتطعيم البحث بها أثناء تحريره عقب عملية التهميش، وهما:

1ـ الأخذ المباشر: ويقوم على اقتباس أسطر قليلة، أو فقرة كاملة عند الحاجة إلى ذلك، ويعرف هذا المقتبس بالشاهد، حيث ينقله الباحث حرفيا، ويسبكه في الخطاب العلمي الذي ينتجه، وضوابط الشاهد تكون كالأتي:

ـ أن يكون الشاهد مفيدا، يضيف إلى التحليل قيمة علمية، وأن يراعى فيه القصر إلا للضرورة.

ـ عزله داخل خطاب الباحث باستخدام الشولتين، أو يشدد خطه كتمييز مطبعي له.

ـ مراعاة الأمانة العلمية بالحرص على نقله نقلا سليما من الأخطاء، وضبط علامات ترقيمه كما وضعها صاحبه، وإثبات مرجعه أو مصدره في هامش البحث.

2ـ الأخذ غير المباشر:

وقوامه أن يعمد الباحث إلى اقتباس فكرة، أو رأي، أو طريقة في التحليل، أو أي معلومة ما، ويقوم بإثبات ذلك في خطابه مستخدما لغته، وأسلوبه الخاص دون الحاجة إلى أخذه بنصه الأصلي، ويعرف ما تم اقتباسه في هذه الطريقة بالشاهد المضمر، وهو يخضع أيضا إلى عدة ضوابط أهمها:

ـ اختيار الشاهد غير المباشر لإقرار إضافة معرفية، وتفادي اللجوء إليه إمعانا في الحشو، والزيادة لغير فائدة مرجوة.

ـ التلميح إلى وروده بالإشارة إلى مصدره أو مرجعه في متن البحث، أو الإشارة إلى صاحب الشاهد في بداية استعراضه.

ـ وضع علامة التهميش عند استكمال عرض الشاهد المضمر، وإثبات المرجع، أو المصدر الذي يتبعه في هامش البحث.

ـ عدم عزل الشاهد العلمي – مباشرا كان أم غير مباشر– عن سياقاته النصية، والمعرفية، والتاريخية؛ لتجنب الانحراف به عن مقاصده، ومعانيه التي سخر لخدمتها.

وخلاصة القول أن المصادر، والمراجع – وإن اختلفت آراء العلماء في تحديدها وضبط مفاهيمها– تبقى زادا ثمينا، يسخره الباحث في مقاربة مواضيعه التي تعتمد بشكل كبير على التوثيق، والبحث البيبليوغرافي.

والظاهر أن تعدد مفاهيم المصادر، والمراجع يعود بالدرجة الأولى إلى تباين زوايا النظر إليها، والمنطلقات الفكرية الأساسية التي اعتمدت عليها عملية التحديد، والتعريف، وقد كشفت هذه الورقة البحثية عن ارتداد التصنيفات الخاصة بالمصادر، والمراجع إلى محاور عدة، تقوم على معايير أهمها التكافؤ بين المصدر، والمرجع في كونهما موردا للاقتباس، والتوثيق، أو اختلافهما في طبيعة المادة المحتواة من حيث الأصالة، والقدم، والبقاء على أصل الوضع، أو علاقة كل منهما بموضوع البحث من جهة القرب أو البعد، أو صلة كل

منهما بشمولية البحث في موضوع ما، والتعمق في ملاحقة قضاياه، وتشعباته، واستنباط مبادئه، وقوانينه...

ومما يلاحظ أيضا على هذه الاختلافات في التصنيف أنها تسمح لكل من المصدر، والمرجع بالحصول على مفهوم مرن، يكتسيه المصطلح؛ ليصير قادرا على التكيف مع مختلف الدراسات بالتحول من صورة إلى أخرى، وتعميم الإفادة منه، واستمرار أشكالها في مقاربة المواضيع، وتحليل قضاياها، وذلك كله تماشيا مع فكرة بسيطة، مفادها أن كل مدونة صالحة للعلم، تحمل مورثات المرجع، ولا يقصر بها الطبع في امتلاك جينات المصدر، إذا سلط عليها البحث، واستقامت موضوعا للدرس، والتحليل.